الحرف29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

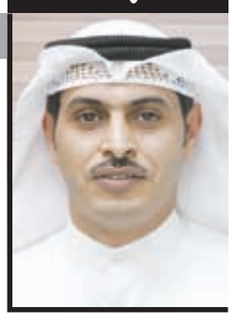

رمضاء «النشر الإلكتروني» ونار «الاتصالات»

القاعدة المنطقية تقول: وجود قانون ينظم أفضل من عدم وجود قانون.

□□□

من هذه القاعدة لا يوجد عاقل الا ويرحب بوجود قانون للتنظيم، شريطة الا يكون وجود هذا القانون هادرا للحرية او مقيدا لها او مخالفا لمواد الدستور، بمعنى ادق، تشريع قانون لتنظيم النشر الالكتروني وجوده ضرورة حيوية من حيث المبدأ، والخلاف فقط على بعض المواد التي أعلن عنها، إما لمخالفتها روح حرية الصحافة أو حرية انتقال المعلومات، كالمادة التي تستوجب الحصول على إذن رسمي مسبق من الوزارة قبل عرض اي تقرير يخص تلك الجهة، وهي المادة التي يجب ان تلغى تماما، وللعلم ذات المادة موجودة في قانون المطبوعات 2006 ومازلنا نعترض عليها ولكن وللأمانة لم تقم وزارة الاعلام يوما بتفعيل او تطبيق هذه المادة على اي من المطبوعات منذ العمل بالقانون.

عدا ذلك وجود القانون ضرورة حتمية، ويجب ان يتم إقراره وتطبيقه وقبل هذا كله وجوب وضوح لائحته التنفيذية.

□□□

نعود الآن لوجوب وجود هذا القانون الذي يمتلك ميزة واحدة فقط والتي يبدو انها غائبة عن معارضيه حاليا، القانون ليس ملزما لأي صاحب صحيفة الكترونية للدخول فيه، بمعنى انه ان كنت تمتلك صحيفة الكترونية او موقعا اخباريا، يعنى في الإعلام، فليس هناك ما يجبرك على التسجيل في وزارة الاعلام لتكون تحت مظلة هذا القانون، بل الامر اختياري، من حقك الدخول وكذلك من كامل حقك ان ترفض الدخول تحت مظلته، اي ان الانضمام الى القانون اختياري 100٪، ولكن في حال عدم قبولك الدخول في القانون فهذا يعني انك ستكون خاضعا لقانون هيئة تنظيم الاتصالات.

□□□

لمزيد من الشرح لمن لم يع مدى سطوة قانون هيئة الاتصالات ففي تعريف «الاتصالات» في ذلك القانون ووفق ما جاء في مادته الاولى انها: «كل إرسال أو نقل أو بث أو نشر أو استقبال للعلامات أو الإشارات أو المكتوبات أو الصور أو الأفلام أو الأصوات أو المعلومات أيا كانت طبيعتها، بواسطة الوسائل السلكية أو الراديوية أو الضوئية أو بأية وسيلة أخرى من الأنظمة الالكترونية».

□□□

وفي التعريف السابق لـ «الاتصالات» ان «النشر» يدخل ضمن دائرة اختصاصات هيئة الاتصالات التي بدأ قانونها بالعمل فعلا ونشر في الجريدة الرسمية والذي أصل فيه غرامات المخالف الى 50 الف دينار اضافة الى مصادرة معدات البث أيا كان شكلها او طبيعتها.

اي بالعربي الفصيح من يرفض قانون النشر الالكتروني او يرفض الدخول تحت مظلته في حال تم إقراره فانه سيكون خاضعا لقانون هيئة تنظيم الاتصالات والتي بعض غراماته تعتبر «خراب بيت» ماليا.

□□□

الأهم انه ووفق ما افهم قانونا ان جميع الصحف الالكترونية او المواقع الإخبارية خاضعة الآن بموجب القانون لقانون هيئة تنظيم الاتصالات، ويمكن في حال إكمال تنفيذ القانون اخضاع جميع تلك الصحف والمواقع الإخبارية تحت طائلة عقوبات ذلك القانون الذي مر ولم ينتبه له احد.

□□□

الآن ان تخضع الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية لقانون خاص بها هو قانون النشر الالكتروني والذي يقبل التعديل والنقاش وهو لم يقر بعد، أفضل «50 ألف مرة» من الخضوع لقانون تنظيم هيئة الاتصالات والذي تصل فيه غرامات «النشر» الى 100 ألف دينار.

□□□

التنظيم مهم، والتعديل على قانون تنظيم النشر الالكتروني مهم أيضا قبل عرضه على مجلس الامة بما لا يقيد الحريات العامة ولا يمنع تدفق المعلومات، ولكن رفضه بالمطلق امر غير صحيح ويجب ان يكون لدينا قانون لتنظيم النشر الالكتروني، اما من يفتي بغير علم ويرفض القانون لمجرد الرفض، فأقول له: «قانون تنظيم الاتصالات سيشمل الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية بجميع أشكالها بل انه يشملها الآن ان كنتم تعلمون او لا تعلمون».

□□□

بالعربي رمضاء قانون تنظيم النشر الالكتروني أفضل 100 ألف مرة من نار قانون هيئة تنظيم الاتصالات... واخد بال حضرتك معايه؟!

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

قمة أمير الإنسانية

عقدت الثلاثاء الماضي بحمد الله وفضله قمة دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن أعتقد أهل الخليج والعالم باستحالة انعقادها بعد الخلافات العميقة التي وقعت بين بعض أعضائه وكادت تعصف بالمجلس، إلا أن جهود ومساعي حضرة صاحب السمو أميرنا المفدى حفظه الله تواصلت بسخاء الكرام الى ان تكللت برأب الصدع وأدت لعودة السفراء الى الدوحة، وتقرر حضور القادة لقمة الدوحة بعد القمة السريعة التي عقدت في الرياض، قبيل قمة الدوحة بأيام..فتنفس اهل الخليج الصعداء وانعقدت القمة في موعدها وبأجواء سادتها الالفة والتواد بين القادة وممثليهم حفظهم الله وادامهم ذخرا لدول الخليج وشعوبه.

وفي هذه القمة تم تكريم اميرنا المفدى الذي كان تكريما للكويت واهلها بمناسبة حصول سموه على اللقب الامي كقائد إنساني والكويت مركز إنساني، في لفتة كريمة من قادة دول مجلس التعاون اسعدت الشعب الكويتي الكريم.

وبحث قادة دول مجلس التعاون جدول اعمال القمة الحافل بقضايا تعميق اواصر التعاون بين دول وشعوب المجلس، والبدء بالعمل في اتجاه الاتحاد بين دول مجلس التعاون.. وهذه المرحلة بطبيعة الحال تتطلب الانتهاء من انجاز كل ملفات التعاون.. ولكن مجرد اعلان البدء والانطلاق هو انجاز بعدما تحول اقتراح خادم الحرمين الشريفين بالقمة الماضية الى قرار تبناه قادة المجلس بالإجماع في قمة الدوحة.

وصدرت عن هذه القمة المواقف الموحدة التي اكدت واثبتت ان اللحمة الخليجية متراصة ومتماسكة ومتحدة في مواقفها تجاه القضايا الرئيسية والاخطار المحدقة بالاقليم الخليجي.. والتي كان ابرزها دعم الاشقاء في مصر ودعم الرئيس السيسي وخارطة الطريق التي رسمها وحظيت بدعم الشعب المصري الشقيق.. ودعم قادة المجلس للحكومة الشرعية في ليبيا وادانة الميليشيات ورفض هيمنتها واستيلائها على الاسلحة، وفرض ارادتها على الشعب الليبي الشقيق بقوة السلاح، والمطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية.. ودعم القادة الاجواء المبشرة الجديدة في الجمهورية العراقية داعين الى مد جسور التعاون بين مكونات الشعب العراقي الشقيق، وبما يضمن وحدة العراق وطنا وشعبا ودعمه في التصدي للقوى الارهابية وما تشكله من خطر جسيم على الاقليم.

والحقيقة ان قرارات قمة الدوحة كثيرة ومهمة وحيوية لحاضر ومستقبل دول وشعوب مجلس التعاون الخليجي ومحيطهم يستحيل ذكرها او تلخيصها في مقال، ولكنني كتبت هذا المقال وانا منتش بالفخر والاعتزاز بقيادة اميري وقائدي سمو الشيخ صباح الاحمد الذي يقودنا وطنا وشعبا نحو المعالي بقوة وعزم رافعا رأسنا ورايتنا لعنان السماء دوليا وعربيا وخليجيا.. وجعلني اشعر بأن هذه القمة قمة سموه وقمة إمارته الانسانية.. حفظك العزيز القدير بحفظه عزا وفخرا لهذا الوطن العزيز وهذا الشعب الكريم.. والهمنا شعبا وحكومة ومجلسا لاستلهام القدرة والعزيمة على تحقيق الانجازات لهذا الوطن.. فهل من مدكر؟

قضية ورأي

د. عادل إبراهيم الإبراهيم

هويتنا الوطنية.. إلى أين؟

التزاما بمسؤولياته في نشر المعرفة، أحسن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الاختيار ضمن فعالياته على هامش معرض الكتاب التاسع والثلاثين الذي أقيم مؤخرا، في محاضرة حول تعزيز الهوية الوطنية حيث استمتع الحضور بما تناولته الاستاذة د.كافيه رمضان أستاذ التربية بجامعة الكويت بما طرحته من حقائق حول ما تتعرض له الهوية الوطنية الكويتية من تمزق وطائفية وقبلية، بعيدة عما اعتاد عليه المجتمع الكويتي، وما الى ذالك من تداعيات سلبية ليس على المجتمع فقط بل على أمنه واستقراره.

لقد كانت المحاضرة بحق تمس الواقع الكويتي الحالي نظرا لابتعاد الجهات المسؤولة عن دورها في تأصيل الهوية الوطنية المتمثلة بالانتماء والتي بلا شك لا تأتي من برامج وخطط واستراتيجيات فقط بل تأتي بوجود القدوة من المسؤولين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومكافحه الفساد.

عندما أشير إلى ذلك لما له من أهمية قصوى لاستقرار المجتمع وغرس قيم الهوية الوطنية الحقيقية المتمثلة بالانتماء والولاء لوطننا الغالي، وما عرف عنه من خصال حميدة فيما بين مكونات المجتمع وما تميز به من إخاء وتعاون دون النظر لطائفة او الاحتماء وراء القبيلة، فان لم يتم تدارك ذلك فإن البعد عن الهوية الكويتية ستلقي بظلالها السلبية على المجتمع الكويتي.

نعم توجد لدينا استراتيجية تعزيز الهوية الوطنية والتي أعدتها وزاره التربية عام 2010 وشاركت في اعدادها الكثير من الجهات الرسمية وما تحتويه من أفكار وبرامج ومصادقة مجلس الوزراء عليها وأصبحت جاهزة للتنفيذ، ولنا الحق ان نتساءل منذ ذلك الوقت الى الآن أي بعد مرور ما يقارب الخمس سنوات هل تم تقييم الاستراتيجية ان كانت فعلا طبقت على ارض الواقع وأخذت كل جهة مشاركة فيها بزمام المبادرة بتفعيل ما طلب منها من برامج؟ وانني على يقين بأن ما يجري في الواقع مغاير تماما لما تطمح اليه الاستراتيجية من تعزيز الهوية الوطنية.

ومما يؤكد ذلك ما صرح به مسؤول تربوي بارز بان العصبية والطائفية هما التحدي الأكبر والأصعب الذي تواجهه الوزارة ونواجهه جميعا كمنظومة وطنية، مضيفا ان هناك اهتزازات صارت في المجتمع الكويتي خلال السنوات الماضية حتى أصبحت لدينا ردة وطنية، حيث يعلو صوت الانتماءات القبلية والطائفية والفئوية على صوت الانتماءات الوطنية تضر بالفرد والمجتمع على حد سواء.

اذا كان هذا هو تقييم المسؤول التربوي تجاه الوحدة الوطنية فما عسانا ان نبني آمالا على شباب المستقبل لبلدهم الذي بناه الآباء والاجداد؟ وفي هذا المقال فإني شخصيا أحيي شجاعة د.سعود الحربي وكيل وزاره التربية المساعد على هذه الصراحة والتي تؤكد قوة موقفه لا ضعفه حيث ان الاعتراف بالمشكلة يساعد على تشخيصها والوقوف عليها للوصول إلى حلول ناجعة لها لا ان نغض الطرف مجاملة لأي مسؤول. نعم وأكرر ما أحوجنا الى أفعال تعزز الوحدة الوطنية وإجراءات تحاسب الكبير قبل الصغير وعندما نشير الى ما يمس الهوية الوطنية من سلوكيات وتصرفات سلبية ليس معنى ذلك أننا متشائمون، بل على العكس نحن متفائلون نحو مستقبل مشرق مادام هناك نقاش موضوعي يلامس الواقع بكل شفافية ودون اي مجاملات على حساب هويتنا الأصيلة.

فشكرا للمجلس الوطني على اختياره الهوية الوطنية كموضوع والشكر موصول للدكتورة كافية رمضان على محاضرتها القيمة التي وضعت اليد على الجروح التي تعاني منها الهوية الوطنية وسبل تعزيزها وكلنا أمل في ان تحذو الجهات المسؤولة الآن قبل فوات الأوان في تعزيز الهوية الوطنية فعلا لا قولا.

□□□

والتساؤل الذي يطرح نفسه على من تقع مسؤولية تعزيز الهوية الوطنية؟ تساؤل محق والجواب ان المسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن ولا يمكن إلقاء اللوم وتحميلها للمواطن حيث ان البداية تتعلق، بالدولة ممثلة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية بتحقيق اطر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومكافحة الفساد المالي والاداري وعدم تشجيع فئة على أخرى. فهل من قارئ؟ هذا ما نأمله.

يا سادة يا كرام

almeshar@hotmail.com
@almeshariq8
عبدالمحسن محمد المشاري

لا يملك سوى عين واحدة!

يحكى أنه كان يوجد ملك أعرج ولا يرى إلا بعين واحدة، وفي أحد الأيام دعا هذا الملك الفنانين ليرسموا له صورته الشخصية بشرط ألا تظهر عيوبه في هذه الصورة، فرفض كل الفنانين رسم هذه الصورة، فكيف سيرسمون الملك بعينين وهو لا يملك سوى عين واحدة؟! وكيف يصورونه بقدمين سليمتين وهو أعرج؟ ولكن وسط هذا الرفض الجماعي تقدم أحد الفنانين وقبل رسم الصورة، وبالفعل رسم صورة جميلة وفي غاية الروعة، كيف؟ تصور أن الملك واقفا وممسكا ببندقية الصيد، بالطبع كان يغمض إحدى عينيه، ويحني قدمه العرجاء، وهكذا رسم صورة الملك بلا عيوب وبكل بساطة، ليتنا نحاول أن نرسم صورة جيدة عن الآخرين، مهما كانت عيوبهم واضحة، وعندما ننقل هذه الصورة للناس نستر الأخطاء، فلا يوجد شخص خال من العيوب، فلنأخذ الجانب الإيجابي داخل أنفسنا وأنفس الآخرين، ونترك السلبي فقط لراحتنا وراحة الآخرين، ونتذكر قول الشافعي:

لسانك لا تذكر به عورة امرئ
فكلك عورات وللناس ألسن
وعينك إن أبدت إليك معائبا
فدعها وقل يا عيُّ للناس أعين

□□□

لا تسخر من فلان لأن ابنه أسبل ثوبه وحلق لحيته وشرب الدخان والخمر وترك الصلاة ولا تهزأ بفلانة لأن ابنتها تلبس وتتهاون وتتكبر على أقاربها، لا تقل هذا فعلهم وان والديهم فلان وفلانة، فأنت لا تعلم حجم معاناتهم في تربيتهم وتوجيههم!

ولا تدري مقدار تفانيهم في مجاهدتهم!

ألا تعلم أن ابن نوح عليه السلام في النار وكذلك أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام أبوه في الجحيم؟

لاتوزع الأقدار وتترجم النوايا حسبك نفسك ومن تعول، أنت اليوم صالح وغدا ربما يختم لك بخاتمة سيئة، وقلوب العباد بين أصابع الرحمن تتقلب تقلب الماء المغلي، من هداك لهذا سوى رب العباد؟

إذا ساءك من أحدهم شيئا فقل: الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاهم به وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا، رب أصلحهم وثبتنا، وردد: اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ويا مصرف الأمور صرف أمري الى طاعك، أمين يا رب العالمين، نسأل الله الهداية والصلاح والفلاح لنا ولجميع المسلمين.. من أجمل الرسائل التي وصلتني.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

خارج الملعب السياسي

لكل لعبة قواعدها سواء كانت هذه اللعبة رياضية أو اقتصادية أو سياسية، ويجب أن تكون تلك القوانين راسخة ومتعارف عليها بين كل اللاعبين.

في الكويت هناك فريقان سياسيان (فريق الحكومة وفريق البرلمان) وتجرى المباريات السياسية بصورة رسمية في ستاد عبدالله السالم مقر البرلمان، ولكل فريق ستاده ومقره الخاص للتدريب والتخطيط، وتشابه المباريات السياسية الى حد كبير مباريات كرة القدم بقوانينها ونجومها واتحادها.

ما حدث من تغيرات في قانون الانتخاب أو «اللعب السياسي» أغضب فريق البرلمان وأربك المباريات السياسية.

ولو أسقطنا ما حدث في اللعبة السياسية في الكويت على لعبة كرة القدم حيث يمكن أن تتصور أن لعبة تلعب بالأقدام ككرة القدم، وأثناء المباراة أو بين الشوطين يتغير قانون اللعب فيها.

عودة للملعب السياسي الكويتي، من الطبيعي أن فريق البرلمان سيحتج على طريقة اللعب الجديدة والمفاجئة وسيحاول تعطيل المباراة، وستثور ثائرة مشجعيه الذين قاموا ببعض أعمال شغب اضطر معها رجال الأمن للتدخل والسيطرة على الوضع، وبعد سجال شديد بين الفريقين المتباريين «فريق الحكومة وفريق البرلمان»، انسحب فريق البرلمان من المباراة مفضلا البقاء في الخارج وبمقربة من ميدان الستاد الرياضي هو ومشجعوه محاولين دون جدوى الضغط على فريق الحكومة للعودة إلى القانون الأول.

بينما استمر فريق الحكومة في اللعب مع فريق البرلمان البديل الذي يتهمه فريق المعارضة بأنه تم تشكيله من لاعبي الحكومة الاحتياط، مازال الدوري السياسي الكويتي مستمرا، بالرغم من أن فريق المعارضة اصبح خارج اللعبة السياسية تماما بعد فشله في إلغاء القوانين الجديدة للعبة، كما أصاب جماهيره بالإحباط والملل من طول الانتظار، وأصبحوا يتساءلون ماذا لو كان لاعبو المعارضة المحترفون موجودون في الدوري؟ ربما تمكنوا من تعديل قوانين اللعبة أو على الأقل أفسدوا متعة اللعب المتفرد لخصومهم.

ختاما: لم أكن يوما من المشجعين المتعصبين لفريق المعارضة بالرغم من أن لعبها يروق لي كثيرا ـ كما كان يعجبني اللعب الحكومي سابقا ـ أما الآن فالدوري السياسي أصبح باهتا لا لون له ولا رائحة، خصوصا أن فريق البرلمان الجديد أغلبه من الناشئين والموالين لفريق الحكومة كما انهم لا يتمتعون باللياقة والفنيات المطلوبة.

الخلاصة: متفائل بقرب عودة فريق المعارضة إلى المباريات السياسية من داخل الملعب الرسمي من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، لأن العمل من خارج الملعب نتائجه غير مجدية إلى الآن أو ربما تتحول إلى أفعال مكلفة جدا، وهذا لا يتمناه أحد.